



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيسة الوفد البرلماني الاسترالي وبيدو النواب صفاء الهاشم ومحمد الدلال وعلي الدقباسي ود. عبدالكريم الكندري

الغانم يستقبل الصراوي ورئيس دائرة المحاسبات التونسية ووفد من البرلمان الأسترالي

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس ديوان المحاسبة بالإتابة عادل الصراوي يرافقه الرئيس الأول لدائرة المحاسبات التونسية والأمين العام للمنظمة العربية (الأرابوساي) نجيب القطاري وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وحضر اللقاء النائب صلاح خورشيد ومدير إدارة التدريب والعلاقات الدولية في ديوان المحاسبة د. سعود غصاب الزمانان. كما استقبل الرئيس الغانم وفدا من البرلمان الأسترالي برئاسة النائبة ماريا فامفاكينو وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز وتطوير التعاون بين البرلمانين الكويتي والأسترالي، إضافة إلى مناقشة عدد من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب د.عبدالكريم الكندري والنواب علي الدقباسي وصفاء الهاشم ومحمد الدلال.



الرئيس الغانم خلال استقباله الرئيس الأول لدائرة المحاسبات التونسية والأمين العام للمنظمة العربية (الأرابوساي) نجيب القطاري

الدلال: الفصل في إسقاط عضوية النواب حق للمجلس



محمد الدلال



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

المذكورة. وأكد الدلال أن المحكمة قضت بعدم دستورية المادة 16 وبرتت ذلك بأسانيد وأسباب، قائلا: «من وجهة نظري الخاصة ومع كل احترامي لرجال القضاء والسلطة القضائية فإنها توسعت بالحكم».

وبين الدلال أن هناك صلاحيات لا يستطيع القضاء تجاوزها مثل الحصانة البرلمانية، معتبرا أن الحكم الأخير توسع وشمل بالرجعية حتى قرارات وأعمال البرلمان. وأضاف: «وبالتالي في نظرهم فإن القرارات التي صدرت وفق المادة 16 تعتبر قرارات ملغاة وهذا توجه وتوسع في غير محله وغير سليم من الناحية الدستورية والقانونية» وأكد أن جلسة الأحد ستضع الجميع أمام مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه الأحكام. ورأى أن هناك ثلاث حالات لجلسة الأحد أولها هي نعم نخرتم ونقر بحكم «الدستورية»، ونعترف بالحكم ونطبقه في إلغاء المادة 16. معتبرا أن آثار هذا الحكم تبدأ من تاريخ النطق به وليس

قال النائب محمد الدلال إن جلسة اليوم ستضع النواب أمام مسؤولياتهم فيما يتعلق بالتعامل مع حكم الدستورية بشأن المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وقال الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه من المتوقع أن يطرح في الجلسة الكتاب الوارد من السلطة القضائية المتعلقة بالحكم الصادر بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وأشار إلى أن تلك المادة دار حولها جدل قانوني وسياسي في الفترة السابقة حول إسقاط عضوية النائبين د.جمعان الحريش ود.وليد الطبطبائي من عدمه.

ورأى الدلال أن هذا الموضوع دستوري وليس بجديد، لافتا إلى أنه أثير عند مناقشة قانون لائحة المجلس عام 1963 وصد عنه مضبطة وتفصيل واضح للمادة 16 من قبل عدد كبير منهم خاصة أن الذي وضع اللائحة هو نفسه من وضع دستور الكويت عام 1962.

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة

بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

بأثر رجعي فيما يتعلق بالقرارات والأعمال البرلمانية. وعن الحالة الثانية، تساءل الدلال عن كيفية التعامل مع خلو المقعد وإسقاط العضوية؟ مضيفا: «في حال إلغاء المادة 16 فسوف يتم الرجوع إلى المادة 50 بصدر قرار من المجلس».

وأضاف أن الحالة الثالثة هي إعلان خلو المقعد، معتبرا أنه لو حدث ذلك «فلن يكون موقفا دستوريا وقانونيا سليما ويعتبر تجاوزا للصلاحيات التي منحها المؤسسات للسلطة التشريعية وتكريسا لتداخل وسلطات وسلطات على صلاحيات وسلطات أخرى». ومن جانب آخر، استغرب الدلال تحسن البعض من تقديم مقترح بشأن تعديل قانون المحكمة الدستورية، مؤكدا أن التعديل ليس بجديد وأن هناك تعديلات مكررة قدمت في السابق مبنية على الدستور وليست على حماس أو ردة فعل وأندفاع.

ورأى أن الأغلبية في تشكيل المحكمة الدستورية للقضاء إضافة التي وجود ممثلين من السلطة التنفيذية والتشريعية كما هو موضح في المذكرة التفسيرية ومعمول به في العديد من برلمانات العالم.

واعتبر الدلال أن «الدستورية» ليست محكمة قانون إنما محكمة ملائمة وموائمة سياسية وأن تشكيلها يجب أن يكون مختلطا ويضم السلطات الثلاث، مؤكدا أن الاقتراح جاء لتصبح وضع خاطئ في السابق.

لكونه يمس بأموال «التأمينات» العدساني: «التقاعد المبكر» كما أقر في المداولة الأولى لا يحقق العدالة



رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني بإقرار قانون التقاعد المبكر الاختياري الذي وافق عليه 43 نائبا في 15 مايو 2017، وذلك بعد تأجيل إقرار قانون التقاعد المبكر الذي تجري مناقشته في اللجنة المالية.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه يجب على النواب إقرار القانون الذي اقتنعوا به لأنه يحقق العدالة والمساواة ويحفظ حقوق المتقاعدين والمركز المالي لـ«التأمينات»، أما القانون الأخير الذي مازال تحت المناقشة فهو لا يحقق العدالة ويمس بأموال التأمينات وتكلفته أعلى.

وأوضح العدساني أنه غير المعقول أن يتم التصويت على قانون في 2017/5/15 بموافقة 43 نائبا، وتركه والذهب لقانون آخر.

السويط لإنشاء معهد ديني في الجهراء



تامر السويط

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح برغبة قال في مقدمته: تعد محافظة الجهراء واحدة من أكبر محافظات الكويت وأكثرها كثافة في عدد السكان، فضلا عن بعد المسافة بينها وبين المحافظات الأخرى، ولما كانت محافظة الجهراء تفتقر إلى وجود معهد ديني يلبي احتياجات طالب الدراسات الإسلامية بدلا من تكبد عناء الذهاب إلى المحافظة الأخرى التي يوجد بها مثل هذا المعهد الذي يرغب الكثير من أبناء المحافظة في الالتحاق به للتزود بمعرفة أصول ديننا

للأئمة والدعاة للعمل في المساجد تحقيقا لسياسة الإحلال وتكويت الوظائف التي تقوم بها الدولة في العديد من مرافقها وحاجتها المتزايدة إلى خريجي هذه المعاهد لغرس علوم الدين والشريعة في صدور أبنائنا وبناتنا الطلبة، ونزولا عند رغبة أهالي المحافظة في التيسير عليهم.

ونص الاقتراح على ما يلي: «إنشاء معهد ديني في محافظة الجهراء يخدم أبناء المحافظة والمناطق المجاورة، مع تزويده بكل احتياجاته من الأساتذة والمعدات والأدوات المناسبة».

مجموعة الصداقة البرلمانية تجتمع مع وفد البرلمان الأسترالي



علي الدقباسي وصفاء الهاشم خلال استقبالهما وفدا من البرلمان الأسترالي برئاسة النائبة ماريا فامفاكينو

اجتمعت مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - الأسترالية برئاسة النائب علي الدقباسي مع وفد من البرلمان الأسترالي برئاسة النائبة ماريا فامفاكينو وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء مناقشة جملة من الموضوعات التي تهم الجانبين وسبل تعزيز وتطوير آفاق التعاون بين البلدين الصديقين.

يذكر أن وفد البرلمان الأسترالي وصل إلى البلاد في وقت سابق أمس في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.

.. و«الخارجية» تلتقي الوفد



د.عبدالكريم الكندري خلال اجتماعه مع الوفد الأسترالي

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية برئاسة النائب د.عبدالكريم الكندري أمس في مكتب اللجنة إلى وفد من البرلمان الأسترالي برئاسة النائبة ماريا فامفاكينو وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

واستعرض الاجتماع العلاقات القائمة بين الكويت وأستراليا والسبل التي من شأنها زيادة التعاون بينهما في المجالات كافة لإسما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني. كما تطرق الاجتماع إلى عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين البرلمانين.

يذكر أن وفد البرلمان الأسترالي وصل إلى البلاد في وقت سابق أمس في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.

«التشريعية» ترجئ البت في دستورية استجواب المبارك



سعدون حماد وخلف ميثمير وخالد الشطي ود. خليل عبدالله وحمد الهرشاني أثناء اجتماع اللجنة



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وأوضح عبدالله محمد هايف في القضية رقم (727-2018) حصر نيابة الإعلام المقيدة يعتدي على الطفل.

4 رسائل واردة مدرجة على جدول الأعمال

وضعت الحكومة بإيقاف الإجراءات التنفيذية في هذا الشأن وموقف الحكومة تجاه التقرير رقم (114) الصادر من اللجنة في الموضوع ذاته.

ونصت الرسالة على ما يلي: ناقش مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ 29 مايو 2018 موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة وفي الجلسة المذكورة تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وقرر التالي «وتأكد على ذلك ومن باب التعاون نحن سقدقم هذه الدراسات كلها للجنة وننتظر توصيتها قبل أن تأخذ الإجراءات التنفيذية من باب التعاون»، وفي الجلسة ذاتها وقبل حديث الوزير إعلانه قرر المجلس تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والمجلس ببحث الموضوع وإعداد تقرير بشأنه، وقد تم ذلك وقدم تقريرا رقمه 114 للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل وهو مدرج حاليا في جدول أعمال المجلس، انتهت اللجنة في تقريرها المذكور على عدم تأييد قرار الدمج الصادر بين جهاز برنامج إعادة الهيكلة والقوى العاملة وبين الهيئة العامة للقوى العاملة مع توصيات أخرى في هذا الشأن. فوجئنا أخيرا بصدر قرارات تنفيذية تناقضتها الصحافة المحلية بشأن اعتماد ديوان الخدمة المدنية نقل تبعية قرابة 600 موظف من برنامج إعادة الهيكلة إلى هيئة القوى العاملة بصدر قرارات نقل وندب عدد من موظفي برنامج إعادة الهيكلة بخلاف ما صرح والتزم به نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بعدم اتخاذ أي إجراءات تنفيذية قبل الاطلاع وبحث توصيات اللجنة المختصة في المجلس. كما أن هذه

أرجأت اللجنة التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس إصدار تقريرها بشأن دستورية أو عدم دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب الميزيري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن سبب الإرجاء هو انتظار وصول الرأي القانوني من اللجنة الاستشارية الدستورية لمكتب مجلس الأمة.

وأشار إلى أن اللجنة قدمت كتابا إلى مكتب المجلس تطلب فيه رأي اللجنة الاستشارية

أدرج على جدول أعمال الجلسة العادية مجلس الأمة المقرر عقدها اليوم في كنف الأروق والرسائل الواردة 4 رسائل واردة:

رسالة واحدة من النائب أحمد الفضل يطلب فيها أن تقدم الحكومة بياناً لمجلس الأمة بالإجراءات التي اتخذتها تجاه ظاهرة الحسابات الوهمية والإخبارية في شبكات التواصل الاجتماعي المسيئة لأمن البلاد، وذلك خلال أسبوعين.

ونصت الرسالة على ما يلي: نظرا لما باتت تشكله شبكات التواصل الاجتماعي من تأثير في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وذلك في ظل ما تنعم به الكويت من أجواء الحرية في التعبير عن الرأي، وهو أمر لا خلاف عليه، إلا أنه لوظح على مدى السنوات القليلة الماضية تزايد الحسابات الوهمية التي تبث الشائعات وتداول الشأن السياسي وتتطاول على الشخصيات السياسية بغية إثارة البغضاء والدفع نحو الاحتقان السياسي والمجتمعي والمساس بالوحدة الوطنية ونشر الكراهية والفتنه الطائفية والعنصرية القسبية والتقسيم الفكري بين أفراد المجتمع، والمساس بسلطات الدولة في قلاع مجرمة وفق قانون الجراء وقانون تنظيم الإعلام الإلكتروني وقانون المطبوعات والنشر المرتبط بها وفق العقوبات المقررة، من دون أن يتم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تحقن تلك الحسابات وكشف من يقف وراءها، وعمّا إذا كان نهج تلك الحسابات الوهمية نهجا يتوافق فيه القصد الجنائي في جرائم أمن الدولة. كما لا يخفى على جميع متابعي الخدمات الإخبارية الأخرى أن من بينها حسابات تدار في حقيقتها من قبل أشخاص غير كويتيين أو مولوكة لهم في حقيقتها، سواء غير المرخصة أو تلك التي تم